KnE Social Sciences
AICHS
Third International Conference on Human Science
Volume 2023

Research Article

تَعَلّقُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ الْمُمْتَنِع دلالةً فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ - دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ دلاليةٌ

The Attachment of the Neighbor and the Accusative Objection in the Holy Qur'an - a Semantic Grammatical Study

أ.د. أثير طارق نعمان الجباري

جامعة الأنبار -- كلية العلوم الإسلامية

الملخص

يقوم هذا البحث على رصد شامل لحالات تعلّق (الجار والمجرور) في القرآن الكريم، ومن ثم استبعاد التعلقات التي لا إشكال فيها اختصارا لمادة البحث، وعرض التعلقات الممتنعة دلالة في ضوء آراء المفسرين عن طريق تحليلها نحويا ودلاليا للوقف على التعلقات النحوية للجار والمجرور التي تصدق عليها أقوال النحاة بامتناعها دلاليا، مع تقديم بدائل صالحة لها.

الكلمات المفتاحية: الجار والمجرور - تعلق- الامتناع الدلالي- المعنى

Corresponding Author: Atheer Tareq Noaman; Email: isl.atheert.n@uoanbar.edu.iq

Published 13 March 2023

Publishing services provided by Knowledge E

© Atheer Tareq Noaman. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use and redistribution provided that the original author and source are credited.

Selection and Peer-review under the responsibility of the AICHS Conference Committee.

Atheer Tareq Noaman

Univercity of Anbar- College of Islamic Sciences

Abstract

This research aims to comprehensively monitor the cases of attachment (the neighbor, the traitor, and the adverb) in the Holy Qur'an, exclude the unproblematic attachments as an abbreviation of the research material, present the abstaining attachments as a sign in the views of the commentators by analyzing them grammatically and semantically, and to determine the grammatical attachments of the neighbor and the drawer that are authenticated by the sayings of the grammarians, abstaining semantically while providing valid alternatives.This research is based on a comprehensive monitoring of the cases of attachment of the two types of

OPEN ACCESS

semi-sentence (the neighbor, the traitor and the adverb) in the Noble Qur'an, and then excludes the unresolved attachments as a shortcut to the subject of the research. The accusative and the adverb which are authenticated by the sayings of grammarians by refraining from semantics, while providing valid alternatives for them.

Keywords: neighbor and drawer, semi-sentence - Attached, - semantic block, - the meaning

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فإن العلاقات النحوية التي تكوّن الجملة العربية يحكمها الجانب الدلالي، ويظهر تأثيره في هذه العلاقات على أنماط متعددة ظاهرة كالحركات الإعرابية التي تشغل أواخر الأسماء المعربة، أو غير ظاهرة كحفظ الرتبة النحوية كقولنا: (ضرب عيسى موسى) إذ تفرض ترتيبا واحدًا لا تحيد عنه، وغير ذلك من التأثيرات التي تهدف على اختلافها بيان المقصود من النص، وتلك هي الغاية الكبرى لعلم النحو، والذي يسهم بدوره في تفسير النص من خلال السياق.

لذلك لا يمكن قصر غاية النحو في تمييز صحيح الكلام من فاسده بناء على الإعراب والبناء فحسب، وإنما يستلزم الوقوف على الموانع الدلالية التي تحكم التراكيب امتثالا لحقيقة أن معنى الكلام والغرض منه هو الذي يدعو إلى ترتيب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص؛ لأن الألفاظ تتبع المعاني المرادة بوصفها أوعية للمعاني، وذلك هو الهدف المنشود الذي حمل عبد القاهر الجرجاني إلى وضع نظرية النظم التي تقوم في مجملها على التفسير الدلالي للنص(1).

بناء على ما مر يقوم هذا البحث على رصد شامل لحالات تعلّق شبه الجملة من الجار والمجرور في القرآن الكريم، ومن ثم استبعاد التعلقات التي لا إشكال فيها اختصارا لمادة البحث، وعرض التعلقات الممتنعة دلالة في ضوء آراء المفسرين عن طريق تحليلها نحويا ودلاليا للوقف على التعلقات النحوية للجار والمجرور التي تصدق عليها أقوال النحاة بامتناعها دلاليا، مع تقديم بدائل صالحة لها.

وعليه فأهداف هذا البحث تتلخص في النقاط الآتية:

أولا: لا يسعى البحث إلى التطرق إلى تركيب شبه الجملة بوصفها أحد تراكيب الإسناد المعترف بها لدى النحويين لوجود دراسات مضيئة من أهمها ما قدمه الدكتور فخر الدين قباوة في كتابه (إعراب الجمل وأشباه الجمل) الذي جمع فيه كثيرا من أحكام شبه الجملة كالتعلق وإعرابه وغير ذلك.

ثانيا: بيان التأثير الدلالي لاختلاف تعلق الجار والمجرور في القرآن الكريم بالاستعانة بالقرائن اللغوية وغير اللغوية وصولًا إلى التعلقات التي يعتريها موانع دلالية التي يرفضها التأويل عقلا أو شرعا.

ثالثا: إجراء موازنة نحوية بين خيارات التعلق المذكورة لتحديد ما يصح منها مع تقديم الظاهر الذي يغني عن التقدير الذي لا يصار إليه إلا للضرورة في ضوء قاعدة عدم التأويل أولى من التأويل.

رابعا: إثبات أن العملية التفسيرية للقرآن الكريم ليست خاضعة لرغبة النحوي في توجيهها دلاليا، وإنما الآيات الكريمات هي الموجِّهة دلاليا.. لتحقيق المعاني المرادة بما لا يفسد المعنى عن طريق ضبط الارتباطات التي تؤدي إلى اختلاف الدلالة نتيجة تعدد احتمال تعلق شبه الجملة بأكثر من عامل.

وقد صنعت للبحث خطة قائمة على رصد شامل لحالات تعلّق شبه الجملة من الجار والمجرور في القرآن الكريم، ومن ثم استبعاد التعلقات التي لا إشكال فيها اختصارا لمادة البحث، وعرض التعلقات الممتنعة دلالة في ضوء آراء المفسرين عن طريق تحليلها نحويا ودلاليا للوقف على التعلقات النحوية للجار والمجرور التي تصدق عليها أقوال النحاة بامتناعها دلاليا على الرغم من جوازها نحويا، مع تقديم بدائل صالحة لها.

وتضمنت الخطة توطئةً عرضت فيها **علاقة تعلق شبه الجملة من الجار والمجرور بالدلالة**؛ لأني وجدت أنه من غير العلمي أن أقحم القارئ الكريم في مسائل البحث من غير أن أقدم بين يديه شيئا ربما يجيب على بعض تساؤلاته الأولية عن التعلق وعلاقته بالدلالة، وضرورته في البناء النحوي.

ثم أردفت ذلك بمبحثين عرضت فيهما المسائل التي توافرت بين يدي على وفق المنهج الذي اخترته لنفسي في هذا البحث وهما:

المبحث الأول: **امتناع تعلق الجار والمجرور دلالةً بأحد العوامل المذكورة.**

المبحث الثاني: **امتناع تعلق الجار والمجرور دلالةً بأحد العوامل المختلفة ذكرا وحذفا.**

ثم أتبعت ذلك بخاتمة اشتملت على أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة.

توطئة: علاقة تعلّق شبه الجملة بالدلالة:

جاء في لسان العرب "عَلِقَ بالشيءِ عَلَقاً وعَلِقَهُ: نَشِب فِيهِ"(2). وَالْمَصْدَرُ (الْعُلُوقُ)(3)، فالمعنى المعجمي يشير إلى العلاقة القوية التي تنشأ بين المتعلق والمتعلق به، فهي علاقة ملازمة يصعب فيها الاستغناء.

وفي الاصطلاح النحوي: "هو الارتباط المعنوي بين الحدث وشبه الجملة بحيث لا يكتمل معنى أحدهما إلا بالآخر، ولا يتعلّق من حروف الجر إلا ما كان أصلياً فقط، وتكتفي أشباه الجمل في التعلّق بما فيه رائحة الفعل"(4).

ويظهر مما سبق أن العلاقة بين العامل المتعلق به، والجار مع مجروره على قدر من الارتباط المعنوي الوثيق مما يفرض على المتلقي الانتباه عند التعليق؛ فعليه أن يميز العامل الذي يحتاج إلى شبه الجملة لتكملة معناه من غيره الذي لا يحتاج؛ فيخص الأول بتعلقهما به، ويعطيه ما يناسبه، دون سواه من العوامل التي لا يصح التعلق بها؛ إما بسبب الاكتفاء بمعنى العامل دون الحاجة إلى شبه الجملة، وإما بسبب فساد المعنى المراد من العامل إذا تعلقا به(5).

لذا تجد الدكتور فاضل السامرائي يشترط صحة الدلالة لصحة التعلق، ففي قوله تعالى: **{الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ}**(6)، تفضي الدلالة السياقية إلى ارتباط (من دينكم) بـ (يئس) لا بـ (كفروا)؛ لأن المعنى يكون على هذا (كفروا من دينكم)، والدلالة المرادة هي (يئسوا من دينكم)(7).

وهو بذلك يحذو حذو الزمخشري عند تفسيره قوله تعالى: **{وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا }**(8). إذ قال: "قلت: بم تعلق قوله: (فِي أَنْفُسِهِمْ) ؟ قلت: بقوله: (بَلِيغاً) أي: قل لهم قولا بليغاً في أنفسهم مؤثرا في قلوبهم يغتمون به اغتماما"(9). فعلق الزمخشري الجار والمجرور بالوصف (بليغا) وهذا لا يجوز على مذهب البصريين؛ لأن معمول الصفة عندهم لا يتقدم على الموصوف، خلافا للكوفيين(10)، فخالف بذلك مذهب أصحابه البصريين في الصناعة النحوية لأجل المعنى الذي يراه مناسبا؛ لأن الأولى عنده المعنى لا القاعدة النحوية.

ويعد الدكتور تمام حسان التوصل إلى قرينة التعليق من أصعب القرائن من جهة تمكن المتلقي الكشف عنها لأنها:

1- قرينة معنوية خالصة تفرض على المتلقي التأمُّل في بعض الأحيان للوصول إلى حقيقتها الدلالية.

2- إن التأمل غير الدقيق فيها قد يقوده نظره إلى أفكار ظنية لا تتصل اتصالًا مباشرًا بالتفكير النحوي, وتخرج أحيانا عن الالتزام بحدود المنهج.

3- إن الكشف عن هذه القرينة هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي, لذا من الصعب على المبتدئين في النحو أن يكشفوا عن هذه القرينة الدلالية (قرينة التعليق)(11).

إذن تحديد ما ترتبط به شبه الجملة من عامل يتوقف على الدلالة، فمعرفة العامل الذي يحتاج إلى ما يكمل معناه من شبه الجملة، ومعرفة شبه الجملة المناسبة له في ضوء السياق أساسان في بيان التعلق، وما يزيد من صعوبة تحديد العامل الملائم أن يرد في النص أكثر من عامل يصلح من جهة الصناعة النحوية أن تكون شبه الجملة متعلقة به، وعندئذ تتردد شبه الجملة بين احتمالات نحوية عدة يفضي كل واحد منها إلى دلالة مختلفة، ويتوقف تحديد الاحتمال الراجح منها على السياق؛ ومما يؤدي إلى الاختلاف في تحديد متعلق شبه الجملة موقع شبه الجملة من العامل، فشبه الجملة لا يشترط فيها موقع معين من العامل، فقد تكون مجاورة لعاملها أو بعيدة عنه أو متقدمة عليه، فإذ تقدمت شبه الجملة على العامل فيها قد يوهم المتلقي أنها لما في صلته، وكذلك نجد النص نفسه قد يرد فيه أكثر من عامل يصلح أن يتعلق به شبه الجملة، يقول ابن هشام في عامل شبه الجملة: "لَا بُد من تعلقهما بِالْفِعْلِ أَو مَا يُشبههُ أَو مَا أول بِمَا يُشبههُ أَو مَا يُشِير إِلَى مَعْنَاهُ فَإِن لم يكن شَيْء من هَذِه الْأَرْبَعَة مَوْجُودا قدر"(12).

ومن أمثلة ما ذكرنا في كتاب الله قوله تعالى: **{فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا}**(13)، فالظاهر تعلّق (على استحياء) بـ(تمشي)، لأنه في صلته، والمعنى أنها تمشي على استحياء، وإذا ربطته بـ (قالت) المتأخر كان المعنى أن القول على استحياء أي (على استحياء قالت)، ويجوز أن يكون متعلقًا بمحذوف هو حال من ضمير تمشي أي جاءته ماشية كائنة على استحياء فمعناه أنها كانت على استحياء حالتي المشي والمجيء معا لا عند المجيء فقط(14).

ومثله قَوْله تَعَالَى: **{فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ}**(15). "فَإِن الْمُتَبَادر تعلق (إِلَيك) بـ (صرهن) وَهَذَا لَا يَصح إِذا فُسر صرهن بـ (قطعهن)، وَإِنَّمَا تعلقه بـ (خذ)"(16).

فالتعليق في مفهومه الدلالي هو بيان للارتباط الوثيق بين الحدث الذي يتضمنه ويستدعيه الفعل أو شبهه وشبه الجملة مما يحقق استقامة الكلام ومن هذه الوجهة كانت عناية المفسرين كبيرة ببيان متعلق شبه الجملة والوقف عنده؛ لأن نحو المفسرين هو نحو المعاني الذي يهدف إلى الكشف عن دلالة المفردة في السياق وهو أصل من الأصول التي يقوم عليها النحو العربي، وفي ضوء ما عرضنا من أمثلة وما سنقدمه تاليا في هذا البحث تثبت أن مجانبة الصواب كانت نصيب من دعا من المعاصرين إلى إنكار دلالة التعلق في الدرس النحوي(17).

المبحث الأول: امتناع تعلق الجار والمجرور دلالةً بأحد العوامل المذكورة:

فكرة التعلق قائمة على وجود ارتباط وثيق بين الجار والمجرور والعامل لتكملة المعنى في الكلام، ويلاحظ أن الكلام قد يتكون من أفعال عدة مذكورة أو ما يشبهها، وهنا ينبغي توظيف السياق لتحديد العامل الصحيح الذي يؤدي إلى استقامة الدلالة، لأن التعليق الخاطئ يؤدي إلى فساد المعنى، وهذا ما سنعرضه في هذا المبحث عن طريق الآيات الكريمات الواردة فيهما:

1- في قوله تعالى: **{يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ}(18).** اختلف في تعلق الجار والمجرور (من التعفف) على قولين كلاهما جائز من الوجهة النحوية على ما سنعرضه، أما من جهة صلاح تعلق الجار والمجرور بأحد العاملين أو كلاهما دلاليا فمختلف فيه على قولين:

الأول: أن يتعلق الجار والمجرور (من التعفف) بـ (أغنياء)، وهو المتبادر لقربه منه(19)، فتكون (من) لابتداء الغاية والتقدير: أن محسبة الجاهل أنهم أغنياء نشأت من حال تعفُّفهم، فهي ليست لبيان الجنس؛ لأن الجاهل بهم لا يحسبهم أغنياء غناء تعفف، وإنما يحسبهم أغنياء غناء مال، فمحسبته ناشئة من التعفف، فهم متعففون عفة تامة عن المسألة(20).

الثاني: أن يتعلق الجار والمجرور بالفعل (يحسبهم) على أنه في محل نصب مفعول لأجله؛ فتكون (من) في الآية الكريمة سببية تؤول إلى دلالة التعليل، أي الحامل على حسبانهم أغنياء هو تعففهم، لأن عادة من كان غني مال أن يتعفف، ولا يسأل، فيتعلق الجار والمجرور بـ (يحسبهم)، وجر المفعول له (من التعفف) بحرف السبب، لفقدان شرط من شروط المفعول له من وهو اتحاد الفاعل، لأن فاعل يحسب هو: الجاهل، وفاعل التعفف هو: الفقراء، ولو لم يكن هذا الشرط مفقودا لكان الجر بحرف التعليل أولى في هذا المفعول له كذلك، لأنه معرف بالألف واللام، وإن كان يجوز نصبه، لكنه قليل، وإذا الأكثر في كلام العرب أن يدخل عليه حرف التعليل(21).

ويعترض العكبري على تعلق الجار والمجرور بـ(أغنياء) فهو من وجهة نظره ممتنع دلالةً؛ لأنه ضد المقصود من الآية الكريمة، إذ قال: "ولا يجوز أن يتعلق بمعنى أغنياء; لأن المعنى يصير إلى ضد المقصود، وذلك أن معنى الآية أن حالهم يخفى على الجاهل بهم، فيظنهم أغنياء، ولو علقت (من) بأغنياء صار المعنى أن الجاهل يظن أنهم أغنياء، ولكن بالتعفف والغني بالتعفف فقير من المال"(22).

فلفرط انقباضهم، وترك المسألة، واعتماد التوكل على الله تعالى، حسبهم من جَهِلَ بأحوالهم أغنياء؛ أي إن الحامل على حسبانهم أغنياء هو تعففهم ؛ لأن من عادة غني مال أن يتعفف، ولا يسأل فيتعلق (من التعفف) بـ(يحسبهم) ، ويمتنع دلالة أن تتعلق (من) بـ(أغنياء) على أنها نعت له؛ لأن المعنى يصير على ذلك ضد المقصود؛ إذ يكون تقديره: أن الجاهل يظن أنهم أغنياء بسبب تعففهم ومن تعففهم وهذا ضد المعنى، وغير مراد من الآية الكريمة.

2- في قوله تعالى: **{فَمَنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}**(23). يظهر موضع الخلاف في هذه الآية الكريمة في متعلق الجار والمجرور (من بعد)، وفيه قولان:

الأول: أنه يتعلق بالفعل افترى، وجملة }فَمَنِ افترى{، وتقدير الآية (فَمَنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ مِنْ بَعْدِ نزول التوارة الْكَذِبَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)، يعني: فمن اختلق على الله الكذب بنسبة حكم شرعي إليه تعالى من بعد وضوح الحجة على أنه ليس كذلك فأولئك هم الظالمون لأنفسهم بالكفر(24).

ويجوز في جملة (فمن افترى) أن تكون استئنافية فلا محلَّ لها من الإعراب، أو تكونَ منصوبةَ على المحلِّ عطفا على قوله تعالى }فَأْتوا بالتوراة{(25). فتندرجَ في المقول، وإنما ذكّر اسمَ الإشارة (ذلك) حملاً على المعنى؛ لأن المرادَ بها بيانُ مذهبهم، أما (مَنْ) فيجوز فيها أن تكون شرطية أو موصولة(26).

والآخر: أنه يتعلق بـ (الكذب). ذكره العكبري(27)، على خلاف في كونه منصوبا على أنه مفعول مطلق مؤكد لفعله بناء على أن الافتراء والكذب بمعنى واحد(28)، أو مفعول به، وهو الذي عليه أكثر المعربين(29).

فإذا تعلقت شبه الجملة (من بعد) بـ (الكذب) فدلالتها أنه اختلق الْكَذِبَ الواقع مِنْ بَعْدِ ذلِكَ(30)، فهو عام لكل من افترى أي كذب كان وقع بعد نزول التوراة، وفيه نقض لما استقرت عليه دلالة الآية الكريمة من تشريعات محددة أوضحت حدود ما أمر الله به، ومما يدل على أن لفظة الكذب مخصصة بما ذكره سبحانه في التوراة أنها عرفت بأداة العهد ليقوم مقام الوصف حتى كأن قد قيل هذا الكذب الذي لا امتراء فيه ولا توقف، ولو أريد به أي كذب يقع لورد منكَّرا كما ثبت في غيرها من الآيات(31).

وبناء على ما تقدم يمتنع دلالة تعلق الجار والمجرور (من بعد) بـ (الكذب) في الآية الكريمة أعلاه.

3- في قوله تعالى: **{وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ}**(32).

في تعلق الجار والمجرور (في السماوات) إشكال يتنازعه الاستعمال النحوي والتفسير الدلالي من جهة صلاحية تعلقه بأكثر من عامل في الآية الكريمة نعرض لها في الأقوال التالية لنقف على ما تفضي إليه الاختلافات الدلالية المترتبة على الاحتمالات النحوية الجائزة وهي:

الأول: }وَهُوَ الله{ جملةٌ من مبتدأ وخبر، وعليه لا يجوز أن يتعلق الجار والمجرور بلفظة (الله)، قياسا على أن متعلق الجار والمجرور ينبغي أن يكون فعلا، أو ما يشبهه، واسم الجلالة ليس واحدا مما سبق(33)، فهو كقولك (هو زيدٌ في المدينة والبيت) إلا أن يكون في الكلام دليلٌ على أن زَيداً يدبر أمر المدينة والبيت، فتكون دلالة الجملة (هو المدَبّر في المدينةِ والبيتِ)، وعلى هذا ينبغي أن يتعلق (في السماوات) بالمعنى الوصفي الذي ضمنه اسم اللَّه تعالى نحو: (المعبود)، أو (المدبر)، أو (الخالق) قاله الزجاج(34)، واستحسنه ابن عطية(35).

الثاني: يجوز أن يكون الجار والمجرور (فِي السَّماواتِ) خبراً بعد الخبر الأول (الله) فيكون متعلقا بـ (الكون المطلق) الذي يصلح أن تتعلق سائر حروف الجر به(36)، وتقديره: أنه الله، وأنه في السموات والأرض، ومدلوله (أنه عالم بما فيهما لا يخفى عليه منه شيء، كأن ذاته فيهما)(37).

الثالث: أن يكون (الله) بدلا من (هو)، فيكون الجار والمجرور متعلقا بالمبتدأ لا بالمبدل منه، و(يعلم) هو الخبر(38).

الرابع: أن يتعلق الجار والمجرور بـ (يعلم)، ذكره النحاس، وعده أحسن ما قيل من الاحتمالات في تأويل دلالة هذه الآية والتقدير عنده (وهو الله يعلم سرّكم وجهركم في السموات وفي الأرض، وَيَعْلَمُ ما تَكْسِبُونَ)(39). وتبعه على قوله هذا زكريا الأنصاري(40).

ورد أبو حيان القول الأول، وعنده أن قول الزجاج وإن كان يصلح دلالةً إلا أن قواعد الصناعة النحوية لا تساعد عليه؛ لأننا إذا قلنا إن (في السماوات) متعلق بلفظ (الله) لما تضمنه من المعاني فلا يصلح أن تعمل المعاني كلها في اللفظ؛ لأنه لو صرح بها جميعها لم تعمل فيه بل العمل من حيث اللفظ يكون لواحد منها فقط، وإن كان (في السماوات) صالحا للتعلق بها جميعها من حيث المعنى، والأحسن من ذلك عنده أن يعمل في المجرور ما تضمنه لفظ (الله) من معنى الألوهية وإن كان لفظ الله علما؛ لأن المجرور قد يعمل فيه العلم بما تضمنه من المعنى(41).

ولو حمل القول الأول على جعل اسم (الله) مشتقاً من (أله يأله): إذا عُبد، فالإله: فعال في معنى المفعول، أي: المألوه، وهو المعبود، ثم تصرف فيه، فصار (الله) لصح كذلك(42).

وفي الاحتمال الرابع إشكال دلالي خفي يتأتى من تعليق الجار والمجرور بـ (يعلم)؛ لأن سر الناس وجهرهم وكسبهم حاصل في الأرض فقط، فتعليق الجار والمجرور بـ (يعلم) يفضي إلى دلالتين ممتنعتين:

الأولى: (أن الله يعلم سركم وجهركم وما تكسبون في السماوات وفي الأرض)، وهذا ما يجعل دلالة الآية ممتنعة؛ لأنها لا تستقيم مع مجمل النصوص القرآنية التي تنزه السماء عن أفعال الدنيا(43).

الثانية: أن تعلق الجار والمجرور في السماوات وشبه الجملة المعطوفة عليه (في الأرض) يفضي إلى اختصاص علم الله بما في السماء والأرض، ولا اختصاص بأن الله تعالى معبود في السماوات وفي الأرض وهو المراد من ظاهر الآية الكريمة(44).

المبحث الثاني: امتناع تعلق الجار والمجرور دلالةً بأحد العوامل المختلفة ذكرا وحذفا:

كما هو ظاهر من عنوان هذا المبحث فإنه يعالج الاختلاف في تعلق الجار والمجرور بالعاملين اللذين يتفقان في الذكر أو الحذف، بمعنى أنه يسعى إلى تحديد تعلق الجار والمجرور بأحد العوامل المذكورة أو المحذوفة على أن يكون معيار الترجيح فيها هو عدم امتناعها دلاليا بعد التأكد من صحة استعمالها في الصناعة النحوية، وهذا ما سنتوصل إليه إن شاء الله من عرضنا للاحتمالات الواردة في الآيات الآتية:

1- في قوله تعالى: **{وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ}(45)**. في تعلق الجار والمجرور (من عند أنفسهم) احتمالات ثلاثة هي:

الأول: أن يكون الجار والمجرور متعلقا بـ (حسدا)، قال مكي: "مصدر قَوْله: (من عِنْد أنفسهم) فـ (من) مُتَعَلِّقَة بـ (حسد) فَيجوز الْوَقْف على كفَّارًا وَلَا يُوقف على حسدا"(46). على جعل (من) ابتدائية، وتصور معنى الظرفية في (عند) أي من قبل أنفسهم، منبعثاً منها(47)، ورجحه القرطبي ووجه ترجيحه أن معنى (مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ) أي: (من تلقاء أنفسهم من غير أن يُؤمروا به، أو يجدوه في كتاب)، وتعلق الجار والمجرور بـ (حسدا) يستوعب هذه الدلالة(48).

الثاني: أن يتعلق الجار والمجرور بـ (ود)، أي: ودوا ذلك من قبل شهوتهم، لا أن ودادتهم ذلك هي من جهة التدين واتباع الحق(49)، بدلالة قوله تعالى: }مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ{(50). قال الزجاج في تعضيد هذا التوجيه: "وقوله: (حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ) موصول بود الذين كفروا، لا بقوله: (حسداً)؛ لأن حسد الإنسان لا يكون إلا من عند نفسه، ولكن المعنى مودتهم بكفركم من عند أنفسهم، لا أنهم عندهم الحق الكفر، ولا أن كتابهم أمرهم بما هم عليه من الكفر بالنبي - صلى الله عليه وسلم - الدليل على ذلك قوله: (مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ)"(51).

الثالث: أن يتعلق بمقدر، فيكون في موضع الصفة، والتقدير: (حسدا كائنا من عند أنفسهم)(52).

ورجحه ابن الشجري بقوله: "قلت: إنّ قول النحويّين: هذا الجارّ متعلّق بهذا الفعل، يريدون أنّ العرب وصلته به، واستمرّ سماع ذلك منهم، فقالوا: رغبت في زيد، ورضيت عن جعفر، وعجبت من بشر، وغضبت على بكر، ومررت بخالد، وانطلقت إلى محمد، وكذلك قالوا: حسدت زيدا على علمه وعلى ابنه، ولم يقولوا: حسدته من ابنه، وكذلك (وددت) لم يعلّقوا به (من)، فثبت بهذا أنّ قوله: }مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ{ لا يتعلّق ب}حَسَداً{ ولا ب}وَدَّ{، ولكنه يتعلّق بمحذوف يكون وصفا لـ (حسد)، أو وصفا لمصدر (وَدَّ)، فكأنه قيل: حسدا كائنا من عند أنفسهم، أو ودّا كائنا من عند أنفسهم"(53)، وعلى كلا التقديرين يكون توكيدا، أي ودادتهم أو حسدهم هي من تلقاء أنفسهم(54).

وفي الموازنة بين التوجيهات الثلاثة السابقة يمكن أن نتوصل إلى ما يأتي:

أولا: بطلان التوجيه الأول لامتناعه دلاليا، ففي إفادة الدلالة المقررة بقرينة الترجيح المفهومة من كلام الزجاج تظهر لنا أن الفائدة المعنوية المترتبة على تعلق الجار والمجرور محل الإشكال بـ (حسدا) تحصيل حاصل؛ لأن تقييد الحسد بكونه من عند أنفسهم لا طائل منه في المعنى، فالحسد متأصل في نفوسهم وواقع في صدورهم، وإنما مبعث حسدهم للمسلمين حاصل من كفرهم ولم يؤتوا ذلك من قبل الله تعالى، لا ومن خلقه سبحانه فيهم(55)، بدلالة تقييده بـ (عند)، الدالة على الاستقرار ليزداد بيان تأصل هذا الحسد في نفوسهم الكافرة، ولو كان الجار والمجرور متعلقا بـ (حسدا) فلا حاجة لهذا التقييد بـ (عند)؛ لأن حسد الإنسان لا يكون إلا من نفسه.

ثانيا: يبدو لي أن الذي حمل المفسرين على تعليق الجار والمجرور بـ (حسدا) أنه أقرب إلى شبه الجملة من جهة الصناعة النحوية من (ود)؛ لأن (حسدا) معمول لـ (ود) على أنه مفعول لأجله، أو منصوب على أنه حال منه، أي حاسدين(56)، وإن كان الإعراب الأخير غير مقيس عند البصريين(57)، ففرارهم من تسليط الفعل (ود) على عاملين حملهم على تعليق (من عند أنفسهم) بـ (حسدا)، غير أنه لا يمتنع عند حذاق النحويين إفضاء عمل الفعل إلى معمولِ معمولِه(58)، وقد قرروه في قوله تعالى: }كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعاً مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِماً{(59).

2- في قوله تعالى: **{إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ}(60)**. يحتمل شبه الجملة (من بعد) أن يتعلق بأكثر من عامل نفصل القول فيها على النحو الآتي:

الأول: أَنْ يتعلَّق بـ (أنزلنا) فيكونَ مفعولاً به(61). "وفيه نظرٌ من حيث إنَّه إذا كان مفعولاً به، لم يتعد الفعل إلى ضمير، وإذا لم يتعدَّ إلى ضمير الموصول، بقي الموصول بلا عائد"(62).

الثاني: أنه يتعلق بمحذوف حالٌ من (ما) الموصولةِ؛ أي: (كائناً من بعد)(63).

الثالث: أن يكونَ حالاً من الضميرِ العائدِ على الاسم الموصولِ (ما)، والعاملُ فيه (أنزلنا)؛ لأنه عاملٌ في صاحبها، أي: من بعد بيانه، والضمير الرابط على جعل (مَا) اسمًا، هو ضمير النصب في (بَيَّنَّاهُ)(64).

الرابع: أنه يتعلق بـ (يكتمون)(65).

ومحل الإشكال الدلالي هو في التوجيهات التي تسبق الرأي الرابع، فقوله: }مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ{، يمتنع أن يتعلق بـ (أنزلنا)، لأنَّ الإنزالَ لم يكُنْ بعد التبيين، وأمَّا الكتمان فيكون بعد التبيين(66). وعليه لا يصح أن يتعلق الجار والمجرور به، والله أعلم بمراده في كتابه.

3- في قوله تعالى: **{وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ}**(67). اُختُلِف في متعلق الجار والمجرور (إلى أجله) على قولين:

الأول: أنه متعلق بالفعل تكتبوه، قاله الكعبري، وتقديره: لا تسأموا أن تكتبوا الدين إلى الأجل المتفق عليه بين المتداينين صغيرا كان أو كبيرا(68).

الثاني: أن (إلى أجله) لا يتعلق بـ(تكتبوه)؛ لأنه ممتنع دلالةً، لاقْتِضَائه اسْتِمْرَار الكتابة إلى أجل الدين، والمعروف أن الكتابة تنقضي في زمن يسير، فهو ليس نظير قولك: سرت إلى الكوفة، وإنما هو متعلقٌ بمحذوفٍ وقعَ حالاً من الضمير الهاء في (تكتبوه) أي مستقراً في الذمة إلى وقت حلوله الذي أقربه المَدِين(69)، وهو أظهر الوجهين عند السمين الحلبي(70).

حاصل المسألة أن الجار المجرور يمتنع أن يتعلق بـ (تكتبوه) لاقتضائه استمرار الكتابة إلى زمن تسديد الدين وذلك محال عقلا، ويصح تعلقه بحال محذوف للضمير الهاء في تكتبوه، والله أعلم بمراده في كتابه.

4- في قوله عز وجل: **{وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا}**(71). اختلف في متعلق الجار والمجرور (على الناس) على قولين:

الأول: أن يكون الجار والمجرور (إليه) متعلقا بـ (استطاع)، و(مَن) بدل بعض من الناس، فيصير المعنى: (الحج للَّهِ على الناس من استطاع منهم إلى البيت سبيلا أن يحج)(72)، فحذف الضمير للعلم به(73)، وفي هذا التوجيه الإعرابي تتحقق دلالة وجوب الحج على المستطيع دون سائر الناس، ونقل عن الكسائي أن (من) عنده شرطية جوابها محذوف، وتقدير الكلام عنده: من استطاع إليه سبيلا فعليه الحج(74). الثاني: أن يكون الجار والمجرور (إليه) متعلقا بمحذوف حال من (سبيلا)؛ لأنه كان في الأصل صفة له فلما تقدم عليه أعرب حالا(75)، وجاز أن يكون متعلقاً بـ (سبيلا)، وإن لم يكن فيه معنى الفعل فهو في الآية عبارة عن الموصل إلى البيت من قوة وزاد ونحوهما، فلما كان في معنى الفعل الموصل، ولم يقصد به السبيل الذي هو الطريق، صار فيه معنى (الفعل) صلح تعلق الجار والمجرور به، واقتضت دلالة إعجاز اللفظ تقديم المجرور وإن كان موضعه التأخير، لأن فيه ضميرا يعود على البيت، فالبيت هو المقصود به، وقدم للاعتناء، فهم يقدمون في كلامهم ما هم به أهم، وببيانه أعنى، قاله السهيلي(76)، وتابعه أبو السعود(77).

وأنكر ابن القيم هذا التوجيه، ووصفه بالبعد، وعنده أنه يضعف من جهة أنه يدل على أن الحج فرض كفاية؛ لأنه إذا حج المستطيعون على السبيل برئت ذِمَمُ غيرهم؛ لأن المعنى يؤول إلى: لله على المستطيع من الناس على السبيل إلى الحج، وهذه الدلالة لا تخطر على البال من الآية الكريمة، والأولى أن يكون الجار والمجرور محل الإشكال متعلقا بالوجوب المفهوم من قوله تعالى (على الناس)، أي يجب على الناس المتمكن من الوصول إلى البيت الحج فهو حق واجب(78).

وبعد النظر في متعلق الجار والمجرور (إليه) في الآية الكريمة يظهر محل الإشكال في التأويل الثاني من الوجهة الدلالية على حد قول ابن القيم، ولعل التعلق بـ (استطاع) أبعد عن التمحل في التأويل، وأولى في التوجيه النحوي والدلالي.

5- في قوله تعالى: **{فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ}**(79).

الجار والمجرور من (بعد وصية) تتنازع تعلقه الاحتمالات الآتية:

الأول: أنه يتعلق بقوله تعالى: }يُوصِيكُمُ الله{، من أول هذه الآية، والتقدير يوصيكم من بعد وصية يوصي بها، ذكره الزمخشري(80). ولا يفهم من هذا أنه أراد التعلق الصناعي بالفعل يوصيكم، فهو وإن كان في الظاهر متعلق بـ (يوصيكم) إلا أنه "على حذف مضاف بناء على أن المراد من الوصية المال الموصى به، والمعنى أن هذه الأنصباء للورثة من بعد إخراج وصية"(81)، وهذا ما يدل عليه ظاهر قول الزمخشري: "مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ متعلق بما تقدمه من قسمة المواريث كلها، لا بما يليه وحده، كأنه قيل قسمة هذه الأنصبة من بعد وصية يوصى بها"(82).

الثاني: أنه "متعلق بالاستقرار المضمر في قوله: فلهنّ ثلثا ما ترك، أي: استقر لهنّ الثلثان من بعد وصية"(83)، فيكون خبرا، ويجوز أن يقدر (قسمة هذه الأنصباء كائنة من بعد وصية)(84). الثالث: أنه متعلق بفعل محذوف، وتقديره: (يستَحِقُّون ذلك كما فُصِّل من بعد وصية أوصى بها)(85)، نحا إليه أبو حيان، وفيه على حد قول الدرويش تسامح عاجز وهروب من التعليق، الذي يريد تفاديهما في القرآن الكريم، ولهذا عدل أبو حيان عنه إلى تعليقهما بفعل محذوف، جاعلا تقديره يستحقون(86)، ولا يظهر قول الدرويش عندي، إذ أرى أنه لا مانع من تقدير فعل محذوف كما صح تقدير خبر ومبتدأ محذوف، وتقدير الأفعال المحذوفة في القرآن صنيع مشهور، كما يحدث الحذف للقطع في أسلوب المدح والذم(87).

الرابع: أنه متعلق بحال محذوف من السدس تقديره: (مستحقا من بعد وصية، والعامل فيه الظرف)(88). يريد قوله تعالى (فلأمه)، لأنه وقع خبرا، أي السدس مستقرا لأمه.

والظاهر أنه لا إشكال في القولين الأول والثاني، والثالث أحسنها من جهة دلالته على الثبات، ويتأتى علينا الإشكال من جهة الدلالة في القول الرابع بأنه يفهم منه اختصاص هذه الحالة من الميراث بعد إخراج الوصية، وقضاء الدين وليس كذلك قطعا، لذا نص الحلبي على أنه لا وجه له(89)، والقول في حق الرجل أنه يرث النصف أو الربع، وفي حق الزوجة أنها ترث الربع أو الثُمن، لذا قال أبو السعود: "متعلق بكلتا الصورتين لا بما يليه وحده"(90). والله أعلم بمراده في كتابه.

6- في قوله تعالى: **{وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ}**(91). يظهر لدينا ثلاثة احتمالات لتعلق الجار والمجرور (منهما)، كلها جائزة في القياس النحوي وهي:

الأول: أن يكون (مِنْهُمَا) متعلقا بالضمير المنوي في (ناج) على أنه في موضع رفع صفة له، أو موضع نصب على الحال، فيكون تقديره على الأول: كائنٌ منهما، وعلى الثاني: كائنًا منهما(92)، أي "حَالَة الناجي من جملة الاثنين"(93).

الثاني: أن يتعلَّق بمحذوفٍ؛ على أنَّهُ حالٌ من الاسم الموصول (للذي)(94).

الثالث: أن يكون متعلقا بـ (ناج)، ويقربه أنه اسم فاعل، والجار والمجرور في صلته(95).

ومنع العكبري أن يكون متعلقًا بناج لفساد دلالته(96)؛ لأنه يقتضي أن يكون الناجي شخصًا ثالثًا ليس منهما، أي انفلت منهما(97)، كقوله تعالى: }نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ{(98). والدلالة المرادة خلاف ذلك، فالمقصود أنَّ أحدهما هو الناجي، وعليه لا يجوز تعلق الجار والمجرور (منهما) بـ (ناج)، لامتناعه دلاليا.

7- في قوله عز وجل: **{لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ}**(99). في الجار والمجرور (من أمر الله) وقع خلاف في متعلقه على قولين:

الأول: أن يكون متعلقا بـ (يحفظونه) لقربه منه(100)، قال ابن عاشور: "من أمر الله جارا ومجرورا لغوا متعلقا بـ (يحفظونه)، أي يقونه من مخلوقات الله"(101)، ومنعه الزمخشري وابن جزي على أن (مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) صفة للمعقبات أي معقبات من أجل أمر الله أي أمرهم بحفظه، وقرئ (بأمر الله)(102)، وهذه القراءة تعضد ذلك، ولا يجوز أن يتعلق (من

أمر الله) بـ (يحفظونه)، لأنه على وفق هذا التوجيه سيكون عندئذٍ المعقبات الذين هم جماعة من الملائكة حفظة من دون الله، وذلك ممتنع دلالةً(103).

الثاني: أن يكون (من أمر الله) في موضع رفع؛ لأنه صفة لمرفوع، ويتعلق إذ ذاك بمحذوف أي: كائنة من أمر الله تعالى، وغاية ما في ذلك أنه بدأ بالوصف بالجملة قبل الوصف بالجار والمجرور؛ لأن الوصف بالجملة الدالة على الديمومة في الحفظ أقوى دلالة من الوصف بالجار والمجرور المتعلق بالحال، فلذلك قدم الوصف بها ولا يحتاج في هذا المعنى إلى تقدير تقديم وتأخير، فالمعقبات وصفت بثلاث صفات في الأولى: من بين يديه ومن خلفه أي: كائنة من بين يديه. والثانية: يحفظونه أي: حافظات له، والثالثة: كونها من أمر الله، كائنة من أمر الله(104).

الثالث: أن الجار والمجرور متعلق بالمفعول المحذوف؛ وتقديره: يحفظونه مما يحاذره بأمر الله(105).

وفي الموازنة بين الأقوال الثلاثة السابقة يظهر فساد معنى تعليق (من أمر الله) بالفعل (يحفظونه) وامتناعه دلالةً فإذا كان اللَّه قد أمر الملائكة بحفظ العبد فلماذا يخشى المذنب من ذنبه ومعه من يحفظه؟ أو يدعو له بالحفظ من عذاب الله؟ لذا أحسن ما يكون في هذا أن يتعين تعليق الجار والمجرور بالحال المحذوفة(106)، أما تعلقه بمفعول محذوف فلا دليل عليه، والله أعلم.

8- اختلف في تحديد متعلق الجار والمجرور (للذين) في قوله تعالى: **{لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَى وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ}**(107). فذكر المفسرون في تعلقه احتمالين:

الأول: إنه متعلق بالفعل (يضربُ) من قوله تعالى: }كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَال{(108). في الآية المتقدمة عليها، وتقدير الكلام: كذلك يضرب الله الأمثال للمؤمنين الذين استجابوا لربهم الاستجابة الحسنى وللكافرين الذين لم يستجيبوا(109)، والْحُسْنى صفة لمصدر استجابوا، أي: استجابوا الاستجابة الحسنى(110)، ويعضده أنه يقع في صلة الفعل، والأصل عند النحاة أن تتعلق شبه الجملة بالحدث(111).

الثاني: إنّ الكلام تمَّ عند قوله تعالى: }كذلك يَضْرِبُ الله الأمثال{، ثم استأنف الكلام بقوله تعالى: }لِلَّذِينَ استجابوا لِرَبِّهِمُ الحسنى{، فلا يتعلق (للذين) به، وعلى هذا التوجيه فالجار والمجرور محل الإشكال متعلق بخبر محذوف هو خبر للمبتدأ المؤخر (الحسنى)(112).

ومن تقري النص دلاليا نلمس أنه لا يمكن التسليم بالتوجيه النحوي الأول، على الرغم من جوازه من هذا الوجه، والعلة وراء ذلك يمكن الوقوف عليها بالنقاط الآتية:

أولا: إن الأصل في ضرب الأمثال في القرآن الكريم غير مقيد بهذين الصنفين من البشر، فالله سبحانه وتعالى قد ضرب أمثالا كثيرة في هذين وفي غيرهما. ثانيا: إن تعليق الجار والمجرور(للذين استجابوا) بـ (يضرب) يوهم أن الآية الكريمة قد اقتصرت في دلالتها على ذكر ما لغير المستجيبين من العقاب، خلافا للتوجيه الثاني الذي تضمن ذكرا لثواب المستجيبين وعقاب غير المستجيبين.

ثالثا: إن تقييد الاستجابة بالحسنى يؤدي إلى أن الله تعالى يضرب الأمثال لمن استجاب استجابة حسنة، ولمن لم يستجب، ومقابلتها ليس نفي الاستجابة مطلقا، إنما مقابلها هو نفي الاستجابة الحسنى فقط، والله سبحانه تعالى قد نفى الاستجابة مطلقا.

رابعا: إن الابتداء بقوله تعالى بجملة }لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا{ يضعف التركيب، إذ يظهر افتقار هذه الجملة إلى رابط يربطها بما قبلها؛ إذ يصير المعنى: (كذلك يضرب الله الأمثال للمؤمنين والكافرين. لو أن لهم ما في الأرض)، فلو كان في التركيب حرفٌ رابطٌ يربط الجملة المتصدرة بـ (لو) بما قبلها لزال هذا الضعف(113).

خامسا: لو سلّمنا لمن يفترض تعلق الجار والمجرور بـ (يضرب) فإن عنوانَ الاستجابة وعدمَها يشكل علينا، إذا لا مناسبةَ بينه وبين ما يدور عليه أمرُ التمثيل، وأن الاستعمالَ المستفيضَ بدخول اللامِ على من يُقصد تذكيره بالمثَل، أما المثل الأخير الموصول بالكلام فليس مثلَ الفريقين بل هو مثلٌ للحق والباطل، ولا مساغ لجعل الفريقين مضروباً لهم أيضاً بأن يُجعل في حكم أن يقال: كذلك يضرب الله الأمثال للناس، إذ لا وجه حينئذ بتنويعهم إلى مستجيبين وغير مستجيبين(114).

حاصل ما تقدم يوصلنا إلى نتيجة مفادها امتناع تعلّق (للذين) بـ (يضرب)، وأن فيما ذكرناه يدل دلالة كافية على أن الراجح هو القول الثاني.

9- في قوله تعالى: **{وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي}**(115). اختلف في متعلق الجار والمجرور (مِن وَرَائِي)، على أقوال:

أولها: المتبادر في ذهن القارئ أن يتعلق الجار والمجرور بالعامل المذكور فيتعلق (من ورائي) بـ (خفت)، فيكون التقدير: خفت من الموالي من بعد موتي(116).

وثانيها: (مِنْ وَرَائِي) تحتمل دلالتها أن تكون بمعنى (قُدَّامي)، فعلى هذه الدلالة تكون في موضع نصب على الحال من (الْمَوَالِيَ)، وهي حال مقدرة(117)، أي الذين تولون الأمر ويقومون به قبله، فهو محتاج إلى العقب إما لعجز قومه بعده عن إقامة الدين أو لأنهم ماتوا قبله فبقي محتاجاً لمن يعتضد به في أمره، فالجار والمجرور حال لما في الجملة بما فيها من بيان معنى الولاية، أَي كائنين من ورائي(118)، ويكفي تعلق الجار والمجرور فيه أن يكون معنى الفعل موجودا في الجملة ولا يشترط فيه أن يكون دالاً على الحدث كاسم الفاعل والمفعول حتى يتكلف له(119).

وآخرها: متعلق بمحذوف خفت فعل الموالي من ورائي، أو الذين يلون الأمر من ورائي(120)، لأن الإجماع منعقد بأن من ورائي بمعنى (من بعد موتي)، فالجار والمجرور على هذا متعلق بمحذوف ينساق إليه الذهن أي خفت فعل الموالي من ورائي أو جور المولى(121).

والظاهر أنه لا إشكال في تعلق الجار والمجرور على الوجهين الأول والثاني من جهة الجواز النحوي، أما من جهة الاستعمال الدلالي ففي القول الأول نظر، إذ يرى الزمخشري أنه لا يصح أن يتعلق الجار والمجرور بخِفْتُ لفساد الدلالة، ولكن بمحذوف، تقديره فعل الموالي وهو تبديلهم وسوء خلافتهم من ورائي، أو بمعنى الولاية في الموالي أي: خفت الذين يلون الأمر من ورائي، والسبب وراء امتناع تعلق من ورائي بخفت أن الخوف بعد الموت محال، لذا لا يصح دلالة(122)، "فالخوف واقع في الحال لا فيما يستقبل فلو جعل من ورائي متعلقا بخفت لزم أن يكون الخوف واقعا في المستقبل أي بعد موته وهو كما ترى، ظاهر الفساد"(123).

10- في قوله تعالى: **{مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ}**(124). اختلف في متعلق الجار والمجرور (من الله) في الآية الكريمة على أقوال أعرضها على النحو الآتي: الأول: أنه متعلّق بالفعل (يَأْتِيَ)، وتقديره: من قبل أن يأتي من الله يوم لا يقدر أحد على رده(125)، واعترض الآلوسي على تعلق الجار والمجرور (من الله) بـ (يأتي) ووجه اعتراضه أنه ركيك من جهة اللفظ والدلالة، أما من جهة اللفظ فلوقوعه في صلة لا النافية للجنس مع فقدان خبرها الظاهر، وهذا يقربه من أن يكون هو الخبر أولى من تعلقه بالفعل المتقدم، وأما من جهة الدلالة فيرى أنه لا يقدم كبير فائدة دلالية؛ لأن الظاهر من الآية أن المراد بذلك اليوم هو يوم القيامة الذي وعد الله به الناس فلا طائل من تعليق الفعل (يأتي) بـ (من الله)(126). الثاني: احتمل الزمخشري أن يتعلَّق الجار والمجرور بـ (لَا مَرَدَّ)؛ لأنه مصدر، والجار والمجرور من صِلَته، والتقدير: لا يرده الله لتعلق إرادته القديمة بمجيئه(127)، وتابعه عليه الرازي وأبو السعود(128)، ورَدّ الباقولي وأبو البركات الأنباري وأبو حيان هذا الوجه، معللين أنه لو كان من صلته لكان معمولًا له، فينبغي أن يكون اسم (لا) معربا منونا لأنه شبيه بالمضاف(129).

الثالث: أنه متعلق بالكون الذي في خبر لا، والتقدير على هذا: لا مرد كائنا من الله له(130)، أو تجعله صفة له(131).

وحاصل المسألة أن إنكار الآلوسي بتعلق الجار والمجرور (من الله) بالفعل (يأتي) وإن كان لا يحسم أمر منع تعلق الجار والمجرور بالفعل المذكور لكنه يقودنا إلى البحث عن توجيه يضع النص القرآني في مكانته النحوية والدلالية التي تليق به ويبتعد به عن الركاكة في اللفظ أو القصور في أداء الدلالة المرادة، أما رفض الباقولي وأبي البركات الأنباري وأبي حيان لتوجيه الزمخشري فرفضهم ناشئ من وجهة قاصرة على مذهب واحد وهو مذهب البصريين الذين أوجبوا تنوين اسم (لا) الشبيه بالمضاف، فيما خالفهم البغداديون فيجوز عندهم إجراء اسم لا الشبيه بالمضاف نحو (لَا طالع جبلا) مجْرى الْمُضَاف فيدعون تنوينه، لشبهه به فِي الْإِعْرَاب، وقدموا بين يدي دعواهم شواهد منها قوله تعالى: }قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ{(132). وقوله (صلى الله عليه وسلم): "لَا مَانع لما أَعْطَيْت وَلَا معطي لما منعت"(133). وبغَيْر تَنْوِين قد ثبتت روايته(134)، ووصف ناظر الجيش هذا الاستعمال بأنه صنيع مشهور في كلام العرب(135).

وفي تمحيص قول أبي حيان في توجيه آية سورة الشورى(136)، نجده يوافق قول الزمخشري الذي نقضه في توجيهه لآية سورة الروم المماثلة لها إذ يقول: "ويحتمل أن يتعلق بمحذوف يدل عليه مرد، أي لا يرده هو بعد أن يجيء به، ولا رد له من جهته"(137). وإن كان لرأي الزمخشري ومن تابعه من المفسرين ما يعضده نحويا فله ما يمنعه دلالةً إذ إن تقديرهم يوهم أن الله غير قادر على رد هذا اليوم لأنه واقع في إرادته القديمة، وهو تقدير ليست ثمة مضنة أنه تضمن من سوء الأدب مع الله بإنكاره لقدرته سبحانه وتعالى على رد قضائه ما لا يخفى(138)، ويحملنا على القول إنه ممتنع دلالة، وربما يكون من المسائل الاعتزالية التي اشتهرت عن الزمخشري وأخذها عنه غيره من المفسرين من غير تمحيص.

وجلي الجواب يقول إن التوجيه الثالث بتعلق الجار والمجرور بخبر لا النافية للجنس الأكثر قبولا من الوجهة النحوية ولا يمتنع دلالة والله أعلم بمراده في كتابه.

11- في قوله تعالى: **{مُتَّكِئِينَ عَلَى فُرُشٍ بَطَائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ}**(139). يحتمل تعلق الجار والمجرور (على فرش) وجهين:

الأول: أن يتعلق (على فرش) بـ (متكئين)، وهو المتحقق عند النحاة لكونه مشتقًا، والجار والمجرور في صلته(140)، ويعضده أن الفعل (اتكأ) يتعدى بـ (على)(141).

الثاني: ورصده الرازي بعد أن اعترض على القول الأول من الوجهة الدلالية، ووجه اعتراضه أن الفرش لا يتكأ عليها، والأظهر عنده أن يكون (على فرش) متعلقا بما فهم من قوله تعالى: }فِيهِمَا مِنْ كُلِّ فَاكِهَةٍ زَوْجَانِ{(142). فيكون التقدير: (يتفكه الكائنون على فرش)، فالفراش لا يتكأ عليه، وإنما يكون تحتهم، وهم بجميع بدنهم عليه فيكون ذلك أنعم وأكرم لهم(143).

ولا يبعد أن يتعلق بمقدر ويكون حالا من ضمير متكئين أي متكئين فيها على الوسائد أو غيرها مستقرين على الأرائك فيكون الاتكاء بمعنى الاعتماد(144)، وبذلك يظهر لدينا امتناع تعلق الجار والمجرور بـ (بمتكئين) دلالةً لما بينه الرازي وصحة تعلقه بما سواه من الافتراضات النحوية التي ذكرت في هذه المسألة.

12- في قوله تعالى: **{مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ}**(145). يتنازع تعلق الجار والمجرور (بنعمة) خلاف نحوي ودلالي، وهو ما سنعرضه في الأقوال الآتية:

الأول: أن الجار والمجرور متعلق بحال محذوف من (بمجنون)، نص عليه الزمخشري بقوله: "فإن قلت: بم يتعلق الباء في بِنِعْمَةِ رَبِّكَ وما محله؟ قلت: يتعلق بمجنون منفيا، كما يتعلق بعاقل مثبتا في قولك: أنت بنعمة الله عاقل، مستويا في ذلك الإثبات والنفي استواءهما في قولك: ضرب زيد عمرا، وما ضرب زيد عمرا: تعمل الفعل مثبتا ومنفيا إعمالا واحدا، ومحله النصب على الحال، كأنه قال: (ما أنت بمجنون منعما عليك بذلك)، ولم تمنع الباء أن يعمل مجنون فيما قبله،

لأنها زائدة لتأكيد النفي، والمعنى، استبعاد ما كان ينسبه إليه كفار مكة عداوة وحسدا، وأنه من إنعام الله عليه بحصافة العقل"(146).

الثاني: ذهب ابن الحاجب في أماليه إلى أن الجار والمجرور متعلق بالنفي المفهوم في الأداة (ما)، التي تفيد النفي، والتقدير: انتفى الجنون بنعمة ربك، لأنه لو علق الجار والمجرور بـ (بمجنون) أو ما اتصل به لامتنعت دلالة الآية من وجهين:

أحدهما أنها تفيد نفي جنون خاص، وهو الذي يكون من نعمة الله، وليس في الوجود جنون هو من نعم الله، والآخر أنه أريد في الآية نفيه عموما، فإذا تعلق الجار والمجرور بـ (مجنون) فلن يكون المعنى أنه انتفى عنك الجنون مطلقا بنعمة الله(147).

الثالث: وذهب أبو السعود إلى أن الباء متعلِّقة بمضمر هو حال من الضمير في خبر ما والعامل في الحال معنى النفي، وتقديره: أنتَ بريءٌ من الجنونِ ملتبساً بنعمةِ الله(148).

الرابع: ذهب ابن عاشور إلى أن (بنعمة ربك) جملة معترضة متعلقة بمحذوف يدل عليه المقام وتقديره: أن ذلك بنعمة ربك، على نحو ما قيل في تعلق الباء في (بسم الله)، وهو الذي يقتضيه الاستعمال(149).

وحاصل المسألة أن قول الزمخشري مردود من وجوه أولها: أنه ممتنع دلالةً، وذلك أنه إذا تسلط النفي على محكوم به، وذلك له معمول، فإما أن يتسلط النفي على ذلك المعمول فقط، أو أن يتسلط النفي على المحكوم به فينتفي معموله لانتفائه، وبيان ذلك، تقول: ما زيد قائم مسرعا، فالمتبادر إلى الذهن أنه منتف إسراعه دون قيامه، فيكون قد قام غير مسرع، والوجه الآخر أنه انتفى قيامه فانتفى إسراعه، أي لا قيام فلا إسراع، وهذا الذي قررناه لا يتأتى معه قول الزمخشري بوجه، بل يؤدي إلى ما لا يجوز أن ينطق به في حق المعصوم صلى الله عليه وسلم(150).

وثانيها: إن عمل حروف المعاني في الجار والمجرور جائز، بدلالة أن حروف الإشارة والتمني والتشبيه والترجي، تعمل في الحال(151)، فإذا جاز لها أن تعمل في الحال فالمذي يمنع عملها في شبه الجملة وهو أولى.

وثالثها: إذا كان جُمْهُور النَّحْوِيين لَا يوافقون على صِحّة التَّعَلُّق بالحرف فإن ذلك لا يمنع أَن يقدر التَّعَلُّق بِفعل دلّ عَلَيْهِ النَّافِي أَي (انْتَفَى ذَلِك بِنِعْمَة رَبك)(152). فالجار والمجرور يتعلق حقيقة بالفعل المحذوف الذي دل عليه الحرف.

الخاتمة:

من تتبعي لمواضع تعلق شبه الجملة من الجار والمجرور الممتنعة دلالةً في القرآن الكريم أستطيع الوصول إلى النتائج التي أثبتها بالنقاط الآتية:

1- إن الإعراب والمعنى متلازمان، فقد تصلح بعض الوجوه الإعرابية من جهة اللفظ، ولكن المعنى يحكم بينها، فيمنع بعضها، ويعضد الآخر.

2- إن تعلق شبه الجملة يعني الارتباط المعنوي بينها وبين ما تتعلق به، وهذا المفهوم الاصطلاحي لا يخرج عن المعنى اللغوي لمادة (علّق).

3- إنَّ الداعي لوجود شبه الجملة هو الإفادة مما تجلبه إلى الجملة من دلالة فرعية جديدة، وهذه الدلالة الفرعية الجديدة ليست مستقلة بنفسها، وإنما هي تكملة فرعية لدلالة فعل أو شبهه في تلك الجملة.

4- إن تعلق الجار والمجرور في القرآن الكريم فيه سعة فالأمر ليس مقصورا على تعلقه بعامل واحد، بل قد يتسع فيتحمل أن يتعلق بعاملين أو أكثر.

5- عند إجازة العلماء تعلق الجار والمجرور بأكثر من عامل في الجملة نفسها قد لا ينتهي الأمر بالتسوية فيما بينها إذ يتم الترجيح على أساس الدلالة التي قد ترفض أحد أوجه التعلق لوجود مانع معنوي.

6- هناك عناية كبيرة من قبل المفسرين ببيان المُتعلق به، وسبب ذلك أن نحو المفسرين هو نحو المعاني الذي يهدف للكشف عن دلالة المفردة داخل السياق.

7- يظهر لنا أن للتعلق أثرًا مهما في بيان الدلالة مما يفرض علينا عناية خاصة عند التعليق، فنميز العامل الذي يحتاج إلى جار ومجرور يتعلق به من غيره الذي لا يحتاج.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(1) ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز: 52.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (علق): 10/261.

(3) الفيومي، المصباح المنير مادة (علق): 2/425.

(4) البعيمي، المنصوب على نزع الخافض في القرآن: 270.

(5) ينظر: حسن، النحو الوافي: 2/442-443.

(6) سورة المائدة: من الآية (3).

(7) ينظر: السامرائي، معاني النحو: 3/114.

(8) سورة النساء من الآية (63).

(9) الزمخشري، الكشاف: 1/527.

(10) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 2/1152، وأبو حيان، ارتشاف الضرب: 4/1936.

(11) ينظر: عمر، اللغة العربية معناها ومبناها: 182.

(12) ابن هشام، مغني اللبيب: 566.

(13) سورة القصص من الآية (25).

(14) ينظر: الآلوسي، روح المعاني: 10/273.

(15) سورة البقرة من الآية (260).

(16) ابن هشام، مغني اللبيب: 689.

(17) ينظر: الراجحي، دروس في المذاهب النحوية: 235-236.

(18) سورة البقرة من الآية (273).

(19) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 690.

(20) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: 1/369.

(21) ينظر: ابو حيان، البحر المحيط: 2/697.

(22) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 1/222.

(23) سورة آل عمران الآية (94).

(24) ينظر: الرازي، التفسير الكبير: 8/294.

(25) سورة آل عمران من الآية (93).

(26) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 3/312.

(27) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 1/280.

(28) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 4/10.

(29) ينظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن: 4/250، وصالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: 2/108.

(30) ينظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 2/59.

(31) ينظر: الغرناطي، ملاك التأويل: 1/151.

(32) سورة الأنعام الآية (3).

(33) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني: 2/119.

(34) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/228.

(35) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/267.

(36) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: 4/1710.

(37) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 2/5.

(38) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 1/480.

(39) ينظر: النحاس، إعراب القرآن،: 2/3.

(40) ينظر: الأنصاري، إعراب القرآن العظيم: 251.

(41) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 4/434.

(42) ينظر: الطيبي، فتوح الغيب: 6/19.

(43) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 7/133.

(44) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 1/480.

(45) سورة البقرة من الآية (109).

(46) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 1/108.

(47) ينظر: الطيبي، فتوح الغيب: 3/42.

(48) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 2/70-71.

(49) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 1/177.

(50) سورة البقرة من الآية (109).

(51) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 1/193.

(52) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 1/558.

(53) الشجري، أمالي ابن الشجري: 3/169.

(54) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 1/558.

(55) ينظر: الرازي، التفسير الكبير: 3/651.

(56) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 1/558.

(57) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 2/253.

(58) ينظر: الطيبي، فتوح الغيب: 3/43.

(59) سورة يونس الآية (27)

(60) سورة البقرة الآية (159).

(61) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 1/131.

(62) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 3/105.

(63) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 2/193.

(64) ينظر: الخطيب، التفصيل في إعراب التنزيل: 2/55.

(65) ينظر: الآلوسي، روح المعاني: 1/426.

(66) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 1/131.

(67) سورة البقرة من الآية (282).

(68) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 1/230.

(69) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 2/737، وابن هشام، مغني اللبيب: 687.

(70) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 2/669.

(71) سورة آل عمران من (97).

(72) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 1/390، وأبو حيان، البحر المحيط: 3/276، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 5/415.

(73) ينظر: الأنباري، أسرار العربية: 217.

(74) ينظر: النحاس، إعراب القرآن: 1/172.

(75) ينظر: الخطيب، التفصيل في إعراب التنزيل: 4/23.

(76) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر: 242.

(77) ينظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 2/61.

(78) ينظر: ابن القيم، بدائع التفسير: 1/235.

(79) سورة النساء من الآية (11).

(80) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 1/483.

(81) الآلوسي، روح المعاني: 2/436.

(82) الزمخشري، الكشاف: 1/483.

(83) ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل: 1/181.

(84) ينظر: الدرويش، إعراب القرآن وبيانه: 2/172.

(85) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 3/542.

(86) ينظر: الدرويش، إعراب القرآن وبيانه: 2/171.

(87) ينظر: حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 171.

(88) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 1/335.

(89) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 3/603.

(90) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 2/151.

(91) سورة يوسف من الآية (42).

(92) ينظر: السَّفَاقُسِي، المجيد في إعراب القرآن المجيد: 3/590.

(93) الهرري، تفسير حدائق الروح والريحان: 13/447.

(94) ينظر: ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 11/109، والآلوسي، روح المعاني: 6/437.

(95) ينظر: الحوفي، البرهان في علوم القرآن: 212، والهرري، تفسير حدائق الروح والريحان: 13/447.

(96) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 2/733.

(97) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 6/500.

(98) سورة القصص من الآية (25).

(99) سورة الرعد من الآية (11).

(100) ينظر: ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 11/268.

(101) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 13/101.

(102) وهي قراءة ابن عباس (رضي الله عنهما)، ينظر: ابن جني، المحتسب: 1/355.

(103) ينظر: ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل: 1/402.

(104) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 6/362.

(105) ينظر: ابن جني، المحتسب: 1/355.

(106) ينظر: فاضل، التضمين النحوي في القرآن الكريم: 1/293.

(107) سورة الرعد من الآية (18).

(108) السورة نفسها من الآية (17).

(109) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 2/524، والنسفي، مدارك التنزيل: 2/150.

(110) ينظر: النيسابوري، غرائب القرآن: 4/152.

(111) ينظر: السامرائي، معاني النحو: 3/113.

(112) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 2/756، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 11/290.

(113) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 6/375.

(114) ينظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/16.

(115) سورة مريم من الآية (5).

(116) ينظر: الخفاجي، حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي: 6/144.

(117) ينظر: الأنصاري، إعراب القرآن العظيم: 381.

(118) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 687.

(119) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 1/405.

(120) ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 4/6.

(121) ينظر: النيسابوري غرائب القرآن: 4/469، والآلوسي، روح المعاني: 8/381.

(122) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 3/4.

(123) الدرويش، إعراب القرآن وبيانه: 6/55.

(124) سورة الروم من الآية (43).

(125) ينظر: الرازي، التفسير الكبير: 25/106، وأبو حيان، البحر المحيط: 8/396.

(126) ينظر: الآلوسي، روح المعاني: 13/51-52.

(127) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 3/483، و البيضاوي أنوار التنزيل: 4/208.

(128) ينظر: الرازي، التفسير الكبير: 25/106، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 7/63.

(129) ينظر: الباقولي، كشف المشكلات: 2/294، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/350 وأبو حيان، البحر المحيط: 9/347.

(130) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 25/131.

(131) ينظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 2/350

(132) سورة يوسف من الآية (92).

(133) قطعة من حديث الذكر في دبر الصلاة المكتوبة رواه البخاري، صحيح البخاري، رقم (844): 1/168.

(134) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 515.

(135) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد: 3/1427.

(136) قال تعالى: }اسْتَجِيبُوا لِرَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ مَا لَكُمْ مِنْ مَلْجَإٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَكِيرٍ{ سورة الشورى الآية (47).

(137) أبو حيان، البحر المحيط: 8/396.

(138) ينظر: الشوكاني، فتح القدير: 4/263.

(139) سورة الرحمن الآية (54).

(140) ينظر: الهرري، تفسير حدائق الروح والريحان: 28/331، والدرويش، إعراب القرآن وبيانه: 9/415، وصافي، الجدول في إعراب القرآن: 27/102.

(141) ينظر: ابن القطاع، كتاب الأفعال: 1/124.

(142) سورة الرحمن الآية (52).

(143) ينظر: الرازي، التفسير الكبير: 29/373.

(144) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 27/267.

(145) سورة القلم الآية (2).

(146) الزمخشري، الكشاف: 4/584-585.

(147) ينظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب: 1/240-241.

(148) ينظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 9/11.

(149) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/62.

(150) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 10/236.

(151) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد: 2/709.

(152) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 573، والأشموني، شرح الأشموني: 2/119.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت 646هـ)، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت، دار عمّار، عمّان، د.ت.

2. ابن القَطَّاع علي بن جعفر بن علي (ت515هـ)، كتاب الأفعال، عالم الكتب، ط/1، 1403هـ -1983م.

3. ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد (ت751هـ)، بدائع التفسير، جمعه وخرج احاديثه: يسري السيد محمد، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الدمام، ط/1، 1427هـ.

4. ابن جزي، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله (ت741هـ)، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم -- بيروت، ط/1، 1416 هـ.

5. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، طبع لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1414هـ - 1994م.

6. ابن عادل، عمر بن علي (ت775هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط/1، 1419 هـ -1998م.

7. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر (ت1393هـ)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر -- تونس، 1984هـ.

8. ابن عطية، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن(ت542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية -- بيروت، ط/1، 1422 هـ .

9. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت769هـ)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.

10. ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت672هـ) شرح الكافية الشافية، ، تحقيق: علي محمد عوض- عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 2000م.

11. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، (ت711هـ) لسان العرب، ، دار صادر -- بيروت، ط/3، 1414 هـ.

12. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك، وآخرَين، دار الفكر، بيروت، ط/6، 1985م.

13. أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى (ت982هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي -- بيروت، د.ت.

14. أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/1، 1998م.

15. أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت745هـ)، البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وأخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1993م.

16. الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (ت929هـ)، شرح الأشموني على ألفية بن مالك (منهج السالك على ألفية ابن مالك)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 149هـ - 1998م.

17. الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله (ت1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية -- بيروت، ط/1، 1415 هـ.

18. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت577ه)، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د.ت.

19. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت577ه)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: د.طه عبد الحميد طه، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1970م.

20. الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا (ت926هـ)، إعراب القرآن العظيم، ، حققه وعلق عليه: د. موسى علي موسى مسعود، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط/1 ، 1421 هـ - 2001 م.

21. الباقولي، علي بن الحسين جامع العلوم (ت543هـ)، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، ، دراسة وتحقيق: عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار - الأردن - بيروت ط/2، 1426 هـ -- 2006م.

22. البخاري محمد بن إسماعيل (ت256هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، ط/1، 2001م.

23. البعيمي إبراهيم بن سليمان، المنصوب على نزع الخافض في القرآن، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 116، السنة 34، 1422هـ/2002م.

24. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد (ت685هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي -- بيروت، ط/1، 1418ه.

25. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت471هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ط/3، 1413هـ - 1992م.

26. حسن، عباس (ت1398هـ) النحو الوافي، دار المعارف، ط/15، د.ت.

27. حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر -- الاسكندرية، ط/1، 1998م.

28. الحوفي، أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد (ت430 هـ) البرهان في علوم القرآن، ، تحقيق: إبراهيم عناني عطية، جامعة المدينة العالمية - كلية العلوم الإسلامية قسم القرآن الكريم وعلومه، ماليزيا، 1436 هـ - 2015م.

29. الخطيب، د. عبد اللطيف محمد، التفصيل في إعراب التنزيل، مكتبة الخطيب للنشر والتوزيع -- الكويت، ط/1، 2015م.

30. الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (ت1069هـ)، حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، دار صادر -- بيروت، د.ت.

31. الدرويش، محيي الدين بن أحمد بن مصطفى (ت1403هـ)، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية - حمص - سوريا، ط/4، 1415هـ.

32. الراجحي، عبده علي إبراهيم ،دروس في المذاهب النحوية، دار النهظة العربية، بيروت، ط/1، 1980م.

33. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين (ت606هـ)، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/3، 2000م.

34. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل (ت311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط/1، 1988م.

35. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، (ت538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي -- بيروت، ط/3، 1986م.

36. السامرائي، أ. د. فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع -- الأردن، ط/1، 1420 هـ - 2000 م

37. السَّفَاقُسِي، إبراهيم بن محمد (ت742هـ)، المجيد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط/1، 1430 هـ

38. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، د.ت.

39. السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (ت581هـ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، ط/2، 1984م.

40. الشجري، أبو السعادات هبة الله علي بن محمد بن حمزة (ت542هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/1، 1413هـ - 1992م.

41. الشوكاني محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (ت1250هـ)، فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط/1 1414 هـ.

42. صافي، محمود بن عبد الرحيم (ت1376هـ)، الجدول في إعراب القرآن الكريم، دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، ط/4، 1418 هـ.

43. صالح، بهجت عبد الواحد، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط/2، 1418 هـ

44. الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله (ت743 هـ)، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، تحقيق: د. جميل بني عطا، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط/1434،1 هـ - 2013م.

45. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين، المنصورة، ط/1، 1422هـ - 2001م.

46. عمر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، بيروت، ط/5، 1427هـ-2006م

47. الغرناطي، أحمد بن إبراهيم (ت708هـ)، ملاك التأويل، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت -- لبنان، د.ت.

48. فاضل، محمد نديم، التضمين النحوي في القرآن الكريم، دار الزمان، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ط/1، 1426 هـ - 2005 م.

49. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (ت نحو 770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية -- بيروت، د.ت.

50. القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح (ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية -- القاهرة، ط/2، 1384هـ - 1964م.

51. القيسي، مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار (ت437هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/2، 1405هـ - 1984م.

52. المرادي، بدر الدين الحسن بن أم قاسم (ت749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: أجمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط/1، 1426هـ - 2005م.

53. ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (ت778هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد علي فاخر وأخرينَ، دار السلام، القاهرة، ط/1، 2007م.

54. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط/3، 1409هـ - 1988م.

55. النسفي، عبد الله بن أحمد بن محمود (ت710هـ)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط/1، 1419 هـ - 1998م.

56. النيسابوري، الحسن بن محمد بن حسين (ت850هـ)، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية -- بيروت، ط/1، 1416 هـ.

57. الهرري، محمد الأمين بن عبد الله (ت1441هـ) ، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت -- لبنان، ط/1، 1421 هـ - 2001 م.